الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج159/01(03/23)/19-خ(10070)

كلمة

معالي السيد خليفـــة شـــاهين المـــرر

وزير دولة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (159)

القاهرة:

الاربعاء 8 مارس/آذار 2023

-

وزعت دون إلقاء

معالي/ سامح حسن شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة،
رئيس الدورة العادية (159) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري،
أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،
معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،
السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن نتقدم بالتهنئة إلى معالي سامح حسن شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، بمناسبة ترأسه لأعمال الدورة العادية (159) لمجلس جامعة الدول العربية، وأتوجه بالشكر لمعالي الدكتورة/ نجلاء محمد المنقوش، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي بدولة ليبيا، على رئاسة الدورة السابقة (158)، والشكر موصول لمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

أستهل هذه الكلمة بالتعبير عن التضامن مع الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا وتقديم خالص التعازي والمواساة جرّاء الزلازل المدمرة التي أصابت البلدين مؤخراً، سائلاً الله تعالى الرحمة للضحايا والشفاء العاجل للمصابين. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أهمية التضامن الكامل مع سوريا وتركيا والوقوف إلى جانب البلدين في ظل هذه الظروف الصعبة والمأساة الإنسانية الكبيرة التي يواجهانها. وتقوم دولة الإمارات بواجبها في هذا الصدد، حيث إستجابت بشكل فوري مع نداء الواجب الإنساني بعد وقوع الكارثة، ولا زالت. فأطلقت عملية الفارس الشهم/2. فسيرت جسرا جويا يحمل فرق البحث والإنقاذ ومواد الإغاثة والإيواء والأدوية والعلاج والمستشفيات الميدانية. فقد وصل عدد الرحلات الجوية ضمن هذه العملية إلى 210 حتى تاريخ 5/مارس/2023، بالإضافة إلى 12 طائرة من المدينة الإنسانية في دبي، منها عدد (145) طائرة إلى سوريا. وقدم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، 150 مليون دولار أمريكي لدعم المتضررين، منها 100 مليون لسوريا. كما قدم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رعاه الله، 50 مليون درهم. كما أطلقت دولة الإمارات حملة "جسور الخير" لتقديم التبرعات العينية والنقدية، وقد جمعت الحملة حتى الآن (180) مليون درهم، منها 50 مليون درهم من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، "أم الإمارات"، رئيسة الإتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، والرئيسة

الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية. ولا زالت هذه العملية مستمرة في إيصال المساعدات إلى سوريا جوا وبحرا وبمعدل 4 طائرات يوميا.

وهنا لا بد من الإشادة بما أظهرته الدول العربية من تضامن مع الشعب السوري الشقيق، مما يؤكد بأن لا بديل لسوريا عن محيطها العربي، ولا بديل للعرب عن أحتضان سوريا وتضميد جراحها. ونؤكد على أهمية إبقاء هذا الزخم من التضامن العربي والإهتمام بالملف السوري بما يحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق، وصولا إلى عودة سوريا إلى محيطها العربي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

منذ بداية الدورة (158) لمجلسنا الموقر وحتى الآن تشهد الأراضي الفلسطينية تصعيدا مقلقا يهدد بتقويض حل الدولتين وسد طريق عملية السلام لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وإذا كنا قد تفاءلنا خيرا بنتائج اجتماع العقبة، المنعقد بتاريخ 26/فبراير/2023، فقد أتت الأعمال الهمجية التي أرتكبها المستوطنون المتطرفون في بلدة حوارة وما صاحبها من تحريض عنصري مقيت وخطاب كراهية من بعض المسئولين الإسرائيليين لتدفع الأوضاع مرة أخرى إلى أتون التصعيد والعنف الذي يهدد بخروج الأوضاع عن السيطرة. الأمر الذي دفعنا إلى الذهاب مرة أخرى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جلسة مغلقة بهدف الدفع بإعادة الأمور إلى مسار التهدئة وعدم التصعيد ووضع الجميع أمام مسئولياتهم لكف يد

المتطرفين من التحكم في مسار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وذلك بعد أن نجحنا في إصدار بيان رئاسي من مجلس الأمن بالإجماع، بتاريخ 21 فبراير 2023، يندد بأعمال البناء والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية، ويعارض التدابير أحادية الجانب التي من شأنها عرقلة آفاق حل الدولتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويؤكد على أهمية خلق أفق سياسي يعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وهذا البيان هو الأول في مجلس الأمن لصالح الحق الفلسطيني منذ ست سنوات.

وإذ نثمن نتائج الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في 23/فبراير/2023، نعيد التأكيد على موقفنا الذي أعلناه في المؤتمر رفيع المستوى لدعم وحماية مدينة القدس المحتلة، المنعقد بتاريخ 12/فبراير/2023.

ونؤكد مرة أخرى بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعم كافة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وخلق بيئة مناسبة تتيح العودة إلى مفاوضات جدية تفضي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم. ونثمن الدور الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقتين في هذا الصدد.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

لم يختلف المشهد الجيوسياسي كثيرا في الساحة الدولية منذ بداية الدورة (158) في سبتمبر 2022، بل إزدادت حالة الإستقطاب والإنقسام في النظام الدولي حدة. لذا فلا بد من إعادة التأكيد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تعبر عن إزدياد القلق من تداعيات هذا الوضع على السلام والأمن والإستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونجد أنه من الضروري التأكيد، مرة أخرى، على ما نؤمن به من أهمية التمسك بمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والعمل متعدد الأطراف، وأحترام مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وإحترام سيادة الدول وإستقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، والإيمان الراسخ بإن الدبلوماسية لا تزال الوسيلة الوحيدة والأنجع لحل الأزمات، ودعم إستخدام الحوار والمفاوضات كأداة لا غنى عنها لمعالجة الصراعات القائمة إقليميا ودوليا.

إن حالة عدم اليقين وإزدياد التوتر في المشهد الدولي تضاعف من التحديات غير المسبوقة التي تواجهها دولنا العربية، مما يتطلب تكثيف العمل الجماعي وزيادة وتيرة التنسيق والتعاون والعمل المشترك العربي، والإسراع في حل الأزمات التي تعيشها المنطقة، توخيا لإعادة التفاؤل والأمل إلى الشعوب العربية من أجل مستقبل أفضل، إنطلاقا من تركيز الجهود لدفع أجندة السلام والإستقرار والتنمية والإزدهار.

وهذا ما رامت إليه القمة التشاورية بين القادة التي إستضافتها أبو ظبي يوم 18/يناير/2023، التي سعت لبحث أفضل السبل لمواجهة التحديات التي تعيشها المنطقة. فلا زالت جملة من التحديات ماثلة أمامنا، فمن تحديات التعافي من أزمة كوفيد19، إلى تحديات أزمة الغذاء التي يواجهها العالم وتداعياتها المؤلمة على الدول العربية، إلى تحديات التغير المناخي وشح المياه، إلى تحديات الأمن والإستقرار ومحاربة التطرف والإرهاب، كلها تتطلب عملا عربيا مشتركا جادا ومعالجات حكيمة وعقلانية مبتكرة.

فنحن ندرك بأن مجرد المحافظة على ما تم إنجازه في مكافحة جائحة كورونا المستجد بحد ذاته ليس حلا، فلا بد من الإستمرار في بناء القدرات والممكنات والبيئة الصحية المحلية والإقليمية التي تؤمن تحصين دولنا لمواجهة التحديات المستقبلية لأية جوائح أو أوبئة والتغلب عليها. ونحن نعي بأنه في مرحلة ما بعد كوفيد19 سندخل عالما الغلبة فيه تعتمد على العلوم والإبتكار والتكنولوجيا والرقمنة والذكاء الإصطناعي، وعلينا الإستعداد لعملية التحول هذه والمساهمة الإيجابية في تشكيل هذا العالم.

وفي إطار العمل العربي المشترك نشير إلى أن "إتفاقية الشراكة الصناعية التكاملية"، بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين، قد دخلت حيز التنفيذ العملي، ففي الاجتماع الثالث للجنة العليا، المنعقد في عمان، يوم 26/فبراير/2023، تم إقرار 9 مشاريع صناعية تكاملية بين الدول الأعضاء بإستثمارات تتجاوز (2) مليارين دولار أمريكي في قطاعات حيوية ذات

أولوية لتعزيز سلاسل القيمة وتحقيق الأمن الصناعي والغذائي والدوائي، وخلق الوظائف للمواطنين.

وفي مواجهة تحديات التغير المناخي، فإننا نشيد بالنجاح الذي تحقق في مؤتمر الأطراف لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (COP27) الذي إستضافته جمهورية مصر العربية في نوفمبر الماضي. ونتطلع إلى مؤتمر الأطراف القادم (COP28) الذي تستضيفه بلادي في مدينة إكسبو دبي في نوفمبر 2023 القادم، والذي بدأت دولة الإمارات الإستعداد والتحضير له بنشاط وزخم كبيرين، بإعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، عام 2023 عاماً للاستدامة، إنطلاقا من أننا نؤمن بأهمية التعاون الدولي وإحتواء الجميع في العمل المناخي، ونعول على النجاح في التوصل إلى الإجماع في سبيل تحويل الأقوال والتعهدات إلى أفعال وإجراءات، ونعمل على أن يكون (COP28) مؤتمرا جامعا لكل أصحاب المصلحة من حكومات وقطاع خاص وشباب ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأجندة الدولية للعمل المناخي وتحول الطاقة، وتحقيق تقدم فعلي في مختلف المسارات، بما في ذلك التغلب على التداعيات وتحديد إجراءات التكيف ومعالجة الخسائر والأضرار.

ودولة الإمارات مصممة على تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 من خلال الإستراتيجية الوطنية الطموحة، وبناء الشراكات الإقليمية والدولية، ومد جسور التعاون الدولي، إنطلاقا من رؤية قيادة دولة الإمارات التي تعتبر أن العمل المناخي فرصة لتنمية الاقتصاد وتنويعه عبر مختلف القطاعات.

ومن هنا نتطلع إلى مشاركة وإسهامات الأشقاء في الدول العربية في إنجاح مؤتمر (COP28) بما يخدم مستقبل إستقرار وإزدهار المنطقة، والتغلب على التحديات المناخية والبيئية القائمة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

في مواجهة التحديات القائمة في منطقتنا العربية لا بد من إحداث تقدم في تعزيز الدور العربي في حل الأزمات السياسية العربية والإنخراط في مسار يفضي إلى تقوية الصلات العربية البينية، وتعزيز جسور التواصل والعمل المشترك لتجاوز تعقيدات الوضع القائم، وترميم قواعد الأمن العربي المشترك، والتضامن في مواجهة الأزمات الإقليمية وحالة عدم اليقين في مآلات الوضع الجيوسياسي في الساحة الدولية.

وإننا في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ نركز على نهج تعزيز جسور التواصل وإعتماد الحلول السياسية والدبلوماسية في الخلافات بين الدول، فإننا نجدد الدعوة هنا لإيران إلى الرد الإيجابي على دعواتنا المتكررة للحل السلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وفي الوضع اليمني، نؤكد دعمنا لمجلس القيادة الرئاسي اليمني، وعلى الدور المحوري للمملكة العربية السعودية الشقيقة في قيادة تحالف دعم الشرعية وجهودها في الوصول إلى عملية سياسية يمينة لحل الأزمة

بما يحقق مصلحة الشعب اليمني الشقيق. وبالمثل ندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن والجهود الأخرى الهادفة إلى إيجاد آلية لوقف دائم لإطلاق النار والبدء بحوار جاد للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للأزمة اليمنية، ونعرب عن قلقنا من تعنت جماعة الحوثيين وإستمرارها في مهاجمة المنشآت المدنية والنفطية وتهديد خطوط الملاحة الدولية، ونؤكد على أهمية الضغط على الحوثيين وتحميلهم مسؤولية تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن ودفعهم إلى الانصياع لمتطلبات السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق.

وفي الشأن السوري، نؤكد مرة أخرى على أهمية البناء على التضامن العربي مع سوريا في مواجهة كارثة الزلازل، وإنتهاز هذه الفرصة للإتفاق على دور عربي فاعل وحاسم للإسهام الجاد في الحل السياسي للأزمة السورية ومساعدة سوريا في العودة إلى محيطها العربي، ورفض التدخلات الإقليمية في سوريا.

وفيما يتعلق بالشأن الليبي، فإن دولة الإمارات تؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف الليبية بضبط النفس والحوار وتغليب المصلحة الوطنية، لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، كما نجدد موقفنا الداعي إلى حل الصراع في ليبيا من خلال عملية سياسية يقودها ويمتلكها الليبيون، ودعم جهود المبعوث الاممي الى ليبيا والجهود الدولية الهادفة الى تحقيق الامن والاستقرار في ليبيا بما يحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق في التنمية والاستقرار والازدهار.

وحول الأوضاع في العراق، تؤكد دولة الإمارات وقوفها وتضامنها مع العراق في مواجهة التحديات التي يمر بها، وتتطلع إلى عراق مستقر ومزدهر، وتدعم كل ما يحقق للعراق أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله، وتدعو إلى عدم التدخل في شئون العراق الداخلية.

وبشأن السودان، تتابع دولة الإمارات تطورات الأوضاع في السودان الشقيق، وتدعم مختلف الجهود والمبادرات التي تصب في صالح الشعب السوداني على صعيد الوحدة والبناء والتنمية والتأسيس لمرحلة جديدة ينعم خلالها السودان بالاستقرار والازدهار، ونعبر عن ثقتنا في قدرة السودان على إنجاح المرحلة الانتقالية والتوصل إلى اتفاق سياسي مستدام.

وحول الصومال، فإن دولة الإمارات تقف إلى جانب الصومال الشقيق لتجاوز مختلف التحديات التي تواجهه وتدعم جهود الحكومة الصومالية لمكافحة حركة الشباب الإرهابية والتنظيمات الإرهابية الأخرى، متمنين أن ينعم الشعب الصومالي الشقيق بالرخاء والازدهار.

وفي الختام، نجدد شكرنا وتقديرنا لما بذله جميع القائمين من جهود لإنجاح أعمال هذه الدورة والدفع قدماً بمسيرة العمل العربي المشترك ونتطلع لتجاوز الظروف التي تمر بها المنطقة لتنعم شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،